الاتجاهات الحديثة للنظام السياسى فى السودان

بين الواقع وتقنين الفكر السياسى المايوى

(القسم الثانى)

للدكتور احمد عامر

ثانيا ــ تفسير وتحليل النظام السياسى المعاصر فى السودان

إذا حاولنا تحليل النظام السياسى فى السودان أو تفسيره لاتضح لنا أنه يتميز بعدة خصائص أهمها :

١ ــ النظام الرئاسى

إذا حاولنا تحليل طبيعة السلطة فى المجتمع السودانى القديم للوصول إلى تحديد ملامح رئيسية للتراث السياسى فى السودان نجد أن الحياة فى هذا المجتمع كانت تقوم على رابطة جماعية Communal فى شكل قبلى تربطه صلات العرق والدم ، ومثل هذه العلاقات الأسرية وعلاقات الإنتاج الزراعى والرعوى تكون طبيعة السلطة ومقوماتها على أساس أبوى Paternalistil وعلى أساس فارق السن Age Group واختلاف الجنس وتنعكس هذه المقومات فى تاريخ السودان المعاصر فى التجمعات الأسرية والعشائرية والقبلية وتنعكس على نطاق المجتمع السياسى ككل فى المؤسسات التعليمية والأنظمة الإجتماعية ، ولذا ظهرت صور قيادات فردية كرزماتية Charismatic فى شكل القائد المظفر والزعيم المنقذ والمهدى المنتظر مما مكن هذه القيادات من أن تتمتع بسلطات مطلقة ومن ثم إحراز انتصارات كبيرة وإجراء تغييرات ثورية جذرية فى المجتمع السودانى . هذا التراث يشير إلى مقوم أساسى فى النظام السياسى السودانى وهو طبيعة القيادة الرئاسية فى المجتمع السودانى .

ويبدو أن هذا المقوم هو سبب فشل تجربة النظام البرلمانى فى السودان ، لأنه لا يمثل السيادة الشعبية فى شكلها المباشر أو فى إطار التفويض ويقوم على توازن قوى ائتلافية مما عرضه للمناورات والمساومات والانقسامات وعدم الانضباط وعدم الاستقرار(١) .

---

(١) د . محمد عثمان أبو ساق ، النظام الرئاسى فى الدستور ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ ، ص ٢٩ .

تقوم التجربة البرلمانية فى السودان على نظام الفصل بين السلطات مع وضع السيادة فى الجهاز الرياسى الذى لم يكن يمثل الشعب صاحب السيادة الحقيقية ، ومن هنا كان ضعف النظام البرلمانى لأنه فى هذه الحالة يعنى أن النظام قد ضحى بنظرية السيادة الشعبية إذا لم يمارسها جهاز يمثل الشعب ، ومن ثم أضحت الأجهزة الأخرى هى مركز الثقل الحقيقى فى النظام البرلمانى مع عدم تمثيلها للشعب كله فالجهاز التشريعى والجهاز التنفيذى بل والتنظيم الحزبى أيضاً لم تتمكن من أن تدعى التمثيل القومى العريض .

ومن هنا يمكن القول أن السيادة كانت شكلية تتمثل فى التصديق على القوانين وإيفاد وإستقبال المبعوثين الدبلوماسيين فقط بينما يخرج العمل السياسى من دائرة أوامر الجهاز الرئاسى وتوجيهاته ، فقد لوحظ أن قيادة الجهاز التنفيذى كانت فى يد البرلمان إلى جانب تعيين وعزل رئيس الوزراء .

ورغم شعور ثورة أكتوبر بالحاجة إلى السيادة الشعبية إلا أنها جاءت بنظام رئاسى فى برلمانه شبيهاً إلى حد ما بالنظام البرلمانى الأول وكان رغم الإشارة إلى أن الجهاز الرئاسى هو أعلى سلطة فى الدولة وله قيادة الجيش إلا أنه فى حقيقة الأمر كان خاضعاً فى أعماله لإرشادات مجلس الوزراء(١)ومسئولا أمام الجمعية التأسيسية(٢) التى تعينه ولها مع السلطة القضائية حق عزله(٣) إلى جانب ذلك فقد كان أعضاء مجلس السيادة لا يتخذون القرارات إلا بالأغلبية الأمر الذى كان يقيدهم كثيراً ويعرضهم للمساومات الحزبية مما يضعف من عنصر السيادة بطبيعته إذ يقوم على سياسة حزبية وطائفية وعشائر ية متصارعة .

وكرد فعل لفشل التجربة البرلمانية فى السودان وعدم مواءمتها للتراث السياسى السودانى أخذت ثورة مايو بالنظام الرئاسى الذى يمكن من سرعة إتخاذ القرارات والتحرك السريع وضمان سرية القرارات الحيوية خاصة فى دولة نامية كالسودان تتطلب المزيد من الاستقرار علاوة على انتماء هذه الدولة إلى منطقة قلق وعدم

---

(١) المادة ١٢ من الدستور المؤقت ، تعديل سنة ١٩٦٤ .
(٢) المادة ١٣ من المصدر نفسه .
(٣) المادة ١٩ من المصدر نفسه .

إستقرار سياسى . ولذا فقد حرص الأمر الجمهورى الخامس والدستور الدائم على دعم الجهاز الرئاسى وتركيز السلطات فيه بشكل يكفل له الفعالية والقدرة على ممارسة السيادة ورعاية مصالح الأمة . وذلك لأن النظام الرئاسى يتضمن جوانب إيجابية هامة :

أولها : أن ثورة مايو دعمت اللامركزية فى الحكم باقامة مؤسسات الحكم الشعبى المحلى ومنح الجنوب الحكم الإقليمى الذاتى ومن ثم فقد كان من الضرورى من ناحية أخرى تأكيد وحدة السودان وقومية الحكم . والنظام الرئاسى يضمن تحقيق هذين الهدفين وذلك فى تحقيق الإستقرار من خلال الوحدة القومية التى تبدو فى تمثيل رئيس الجمهورية للسيادة الشعبية والإرادة الشعبية تمثيلا حقيقياً عن طريق التفويض مما يجعله رمزاً للأمة والوطن فى الداخل والخارج(١) .

ثانيها : تأكيد سيادة الشعب على مستوى المشاركة الجماهيرية المباشرة فى العمل السياسى وعن طريق التفويض المباشر فى إنتخاب رئيس الجمهورية .

ثالثها : تركيز السلطة فى يد الرئيس يمكن من الاستقرار الإقتصادى وتحقيق التنمية القومية .

فرئيس الجمهورية رمز الوحدة الوطنية والسيادة وممثل لإرادة الشعب وهو مسئول عن حماية انتصاراته ومكاسبه(٢) . كما أنه يمثل السيادة فى الداخل والخارج بتفويض من الشعب ويختص بالسلطة التنفيذية ويشارك فى سلطة التشريع بل أنه ينفرد بالتشريع فى غياب مجلس الشعب(٣). ويجب أن نشير فى هذا الصدد إلى أن ذلك لايعنى أن سلطة الجهاز الرئاسى تطغى على السلطة التشريعية وتسلبها اختصاصاتها إذ أن مجلس الشعب يقوم فى إطار تحالف قوى الشعب العامل لذا فقد منح المجلس حق مراقبة الجهاز التنفيذى (رئيس الوزراء والوزراء) ومساءلته عن أدائه العام(٤)

---

(١) د. محمد عثمان أبو ساق ، النظام الرئاسى فى الدستور ، مرجع سابق ص ٣٠ .
(٢) المادة ٧٢ من الدستور الدائم .
(٣) المادة ١٢٥ من الدستور الدائم .
(٤) المواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ من الدستور الدائم .

فكلا من الجهاز الرئاسى والتشريعى والتنفيذى يقوم على قاعدة التنظيم الواحد (الاتحاد الإشتراكى السودانى) .

ومهما يكن من أمر فإنه فى النظام الرئاسى تتمتع السلطة التشريعية باستقلال تام عن السلطة التنفيذية خاصة من حيث عدم إمكانية تقرير حلها ، كما أن السلطة التنفيذية تتمتع بالميزة ذاتها من حيث عدم إمكانية سحب الثقة منها فالنظام الرئاسى يوفق بين المبدأ الديمقراطى ويتجلى ذلك فى إنتخاب السلطة التشريعية وإنتخاب السلطة التنفيذية (الرئيس) وواقع الحكم الشخصى الذى يتطلب قوة واستقراراً ، ومن جهة ثانية باعتبار أن الرئيس المنتخب الذى يتولى السلطة التنفيذية يتمتع باختصاصات هائلة تجعل من حكمه حكماً شخصياً لايخضع إلا لأحكام الدستور ومع ذلك تبقى فكرة الديمقراطية مصونة لأن مبدأ الإنتخاب الذى يميز الديمقراطية الحديثة هو أساس تولى الرئيس السلطة مما يضفى عليه رغم سلطاته الشخصية الواسعة صفة الحاكم الديمقراطى فى كيفية توليه السلطة وبالتالى فى ماهية تصرفاته ذلك لأن الديمقراطية لا تعنى أن الشعب لا يكون ممثلا إلا بعدد من النواب الذين يتدربون على شئون التشريع ومراقبة أعمال الحكومة كما هو الحال فى النظام البرلمانى ، وإنما أيضاً فى مقدرة شخص واحد من أن يقوم بهذا التمثيل وفى نطاق محدود من وظائف الدولة كالتنفيذ مثلا إذا كان هذا الشخص يستمد ولايته من إرادة الشعب وبطريق الانتخاب الحر العام ، هذا مع ملاحظة أن سلطة الرئيس مقيدة بالدستور .

وخلاصة القول أن السودان أخذ بالنظام الرئاسى ، فعلى رأس النظام قائد يتولى السلطة التنفيذية ويشارك فى السلطة التشريعية وهو رمز الوحدة الوطنية وممثل الإرادة الشعبية وضمان للإستقرار الوطنى وهو نظام للحكم يكون فيه الرجوع مباشرة إلى الشعب فى استفتاء عام الفيصل فى المسائل القومية العليا ويقتبس النظام بعض ملامح النظام والبرلمانى تأكيداً للرقابة الشعبية على الحكومة كسلطه : مجلس الشعب فى استجواب الوزراء أو كمنح الرئيس الزعيم الحق فى اللجوء إلى الناخبين مباشرة إذا اقتضت الأحوال ، وكسلطة رئيس الجمهورية فى حل مجلس الشعب .

٢ ـ قضية الجنوب

أثرت قضية الجنوب على النظام السياسى فى السودان المعاصر فنها نبع الحكم الذاتى الإقليمى وكانت مشكلة مزمنة فى تاريخ السودان المعاصر لها جذورها وأصولها السياسية والدينية والإقتصادية والإجتماعية .

١ ـ جذور المشكلة :

كانت منطقة الجنوب منعزلة عن العالم الخارجى حتى منتصف القرن التاسع عشر وكانت تسمى Darkest Africa وكان توغل التجار والرحالة الأوربيين ومن بعدهم العسكرية المصرية التركية والأوربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ورغم أن هذا التوغل اعتمد على العنف وقوة السلاح إلا أنه لم يكتب لهم السيطرة على المنطقة نتيجة ردود الفعل المحلية المعادية مما أكسب المنطقة روح العنف العسكرية التى ما زالت آثارها تواجه السودان المعاصر ولقد أدت حركة الاستكشاف إلى ازدياد أهمية المنطقة التى جذبت إهتمام التجار والرحالة والمبشرين والجمعيات الخيرية والقوى العسكرية مما أثار قضية استراتيجية أعالى النيل التى أثارت الصراع الدولى الذى عكس إهتمام مصر وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا بالمنطقة . وأخيراً كسبت بريطانيا الجولة وأقامت حكمها الاستعمارى الذى كان هدفه الأساسى السيطرة على المنطقة ووسيلته فى ذلك تركز السلطة فى يديه لعل بريطانيا تضمن الاستقرار وأهملت عن قصد وعمد تقديم الخدمات أو تنمية المنطقة .

بعبارة أخرى كانت فلسفة الحكم البريطانى تقوم على أساس Southern Policy (سياسة الجنوب) التى تهدف إلى السيطرة والحكم الاستعمارى المباشر وذلك بواسطة إبقاء المواطنين فى وضع قبلى بدائى وتعطيل قدرتهم الإنتاجية وعزلهم عن تيارات الحضارة المدنية ، ولإحكام عزل الجنوب عن الشمال عومل كإدارة مستقلة و أبعد الشماليون والعناصر العربية عن العمل فى خدمة الأداة الحكومية وحل محلها تدريب كوادر محلية Local Boys للقيام بالأعمال الكتابية البسيطة وإعداد السلاطين للإدارة فى نطاق العرف القبلى التقليدى . ولقد فشل هذا البديل لأنه لم يقم على أسس إقتصادية

فلم تبرز أرستقراطية محلية كما هو الحال فى القيادات الأسرية والقبلية فى الشمال وذلك بسبب إخضاع الجنوب للإدارة الاستعمارية المباشرة .

وقد اتضحت خطورة هذه السياسة حينما خرجت من المجال الإدارى إلى المجال الإقتصادى والعنصرى وأصبحت تعنى إبعاد الأثر الحضارى العربى والقضاء على اللغة العربية كوسيلة للثقافة والتعامل واستبدالها باللغة الإنجليزية فى كافة المجالات ، وفى سنة ١٩٢٢ زادت سياسة العزل هذه بصدور قانون Pasports & Permits Ordinance الذى منع السفر والتجول والهجرة إلى الجنوب وذلك لإضعاف الانسجام القومى العام وخلق فوارق حضارية واقتصادية بين الشمال والجنوب (١) .

ولم يقتصر خطر منح تأشيرات الدخول Parmits عند حد إغلاق الجنوب أمام الشماليين بل إمتد ليشمل أيضاً منع الجنوبيين من الدخول إلى المناطق الشمالية . والملاحظ أن هذا العزل الإدارى والإقتصادى والحضارى يخلق مؤسسات تحيل هذا العزل إلى مواجهة عدائية بين الشمال والجنوب ومنها على سبيل المثال إنشاء قوة عسكرية خاصة بالجنوب هى . القوات الاستوائية التى استخدمت لردع الحركة الوطنية فى الشمال إلى جانب حفظ الأمن للمستعمر فى الجنوب . وقد أصبحت هذه القوة فيما بعد عاملا أساسياً فى حوادث التمرد سنة ١٩٥٥ .

ولقد قوضت هذه السياسة والإجراءات الاستعمارية مقومات الوحدة القومية والانسجام الوطنى وخلقت جواً من التوتر والمواجهة القائمة على اعتبارات عنصرية ودينية مما أكسب الوضع السياسى خطورة حادة وعميقة(٢) .

حاولت السلطات الاستعمارية البريطانية تصحيح سياسة العزل هذه بسياسة أخرى مضادة وهى ربط الشمال بالجنوب على أسس سياسية وإقتصادية ، فصدرت قرارات مؤتمر جوبا والانفتاح السياسى وما أعقبه من انفتاح تجارى ومشاريع التنمية

---

(١) د. محمد عثمان أبو ساق ، قرار ٩ يونيو ، الحل الاشتراكى لمشكلة الجنوب ، مجلة الاشتراكى يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الثانى ، السنة الأولى ، يوليو سنة ١٩٧٣ ، ص ٤٧ وما بعدها .

(٢) د. محمد عثمان ابو ساق ، قرار ٩ يونيو ، الحل الاشتراكى لمشكلة الجنوب ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

ولقد أدت هذه السياسات المتناقضة وتدفق النفوذ الشمالى فى الجنوب بعد عزل طويل إلى تخوف الجنوبيين من الاستقلال ومطالبتهم بحماية الحاكم العام البريطانى وطالبوا بضمانات استثنائية Safeguards لحمايتهم من الشماليين . وكان أول إقتراح للجنوبيين أنه فى حالة الاستقلال يجب أن تقوم وزارة للجنوب لتراقب العمل السياسى والإدارى المركزى بما يضمن مصالح الجنوبيين . وقد اعترضت الأحزاب الشمالية على هذا الاقتراح وقدمت بديلا له أن يكون هناك وزير جنوبى واحد فى الوزارة وقد أثار هذا البديل مخاوف الجنوبيين وأحسوا باصرار الشماليين على السيطرة على الجنوب لأن الجنوب سيكون شريكاً صغيراً خافت الصوت فى اللعبة السياسية ، وقد فاز اقتراح الشماليين وهزم اقتراح الجنوبيين .

الاقتراح الثانى للجنوبيين جاء عندما طلب الشماليون الأعضاء فى الجمعية التشريعية من الحاكم العام الاتصال بحكومتى مصر وبريطانيا لمنح السودان الحكم الذاتى ، إذ صرح العضو الجنوبى فى اللجنة الخاصة السيد « بوث ديو » بأنه « إذا كان الشماليون يرغبون فى الإستقلال الآن فسوف تكون علاقة الشمال بالجنوب فيدرالية » وهذه أول دعوة للإتحاد الفيدرالى بين الشمال والجنوب . ولكن أيضاً هزم إقتراح الجنوبيين وفاز إقتراح الشماليين بالحكم الذاتى .

إلى جانب ذلك فإنه عندما وقعت إتفاقية الحكم الذاتى سنة ١٩٥٣ غضب الجنوبيون لأنهم لم يكونوا أحد الأطراف الموقعة عليها بل إنهم لم يعطوا الاعتبار الكافى فى المحادثات التى أدت إليها بلى أكثر من ذلك أن الجنوبيين لم يستفيدوا من عملية السودنة .

وأصبحت القضية أكثر تعقيداً حينما جاءت إنتخابات سنة ١٩٥٣ بنواب شماليين كممثلين سياسيين للجنوب وانفجر الموقف فى تمرد مسلح سنة ١٩٥٥ ، مما أدى إلى إعلان قانون الطوارىء فى الجنوب ليزيد من عزل الجنوب عن الشمال فى الوقت الذى كانت فيه الحاجة ماسة إلى الدمج والمشاركة والانصهار بينهما . وزادت أعمال العنف فى الجنوب بعد تكشف سياسة الحكم العسكرى الذى كان قد قرر حل المشكلة عن طريق العنف ونشر الإسلام والتعريب ، فطبق قانون الجمعيات التبشيرية لعام ١٩٦٢ الذى حد من نشاط المسيحية فى المنطقة ونظم طرد

المبشرين . وتبع ذلك برنامج مكثف لفرض الإسلام ليملأ الفراغ ، وتأسست سبعة معاهد إسلامية فى الجنوب مع مراكز للوعظ والإرشاد للكبار . ولكن هذه السياسة كانت لها ردود فعل عكسية إذ باعدت الشقة بين الشمال على أساس أنه عربى مسلم وبين الجنوب وعمقت جذور المشكلة وأضافت إليها عناصر دينية وعنصرية بعد أن كانت قاصرة على عناصر سياسية وإقتصادية ، بالإضافة إلى ردود الفعل الدولية ضد هذه السياسة خاصة فى الفاتيكان ودول غرب أوربا .

وقد أدركت الحكومة فشل سياستها هذه فكونت سنة ١٩٦٤ لجنة مشتركة من الجنوبيين والشماليين للنظر فى الأسباب التى عاقت الانسجام بين الشمال والجنوب ولترفع توصيات عن وسائل دعم الثقة والاستقرار من جديد من غير أن تؤثر توصياتها فى وحدة البلاد إلا أن هذه الخطوة لم تكتمل ، إذ قامت ثورة أطاحت بالحكم العسكري وشكلت حكومة إنتقالية فى أكتوبر ١٩٦٤(١) . والملاحظ أن هذه الحكومة الإنتقالية كانت مرتبطة باعتبارات مشكلة الجنوب التى انعكست عليها إذا أختير لرياستها السيد سر الختم الخليفة وهو من كبار رجال التربية فى السودان . وقد عمل ما يزيد على عشر سنوات فى الجنوب تمكن خلالها من إقامة علاقات صداقة بين الجنوبيين من زملائه فى التدريس ومن تلاميذه على السواء ولذا فقد كان للجنوبيين وزن فى الوظائف العليا فى حكومته بل أكثر من ذلك كان « كلمنت » — وهو جنوبى — وزيراً للداخلية فى وقت كانت فيه المشكلة الرئيسية للسودان هى الأمن والاستقرار .

ثم عقد مؤتمر المائدة المستديرة (١٦ — ١٩ مارس سنة ١٩٦٥) بين الأحزاب الشمالية والجنوبية لبحث العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب وقد ظهر من هذا المؤتمر أن الأحزاب الشمالية كانت متحدة فى عروضها إذ تقدمت بمشروع لحكومة إقليمية تدير بعض الشئون الداخلية أما أحزاب الجنوب فإنها لم تتفق فيما بينها إذ بينما نجد أن حزب جبهة الجنوب قد أبدى تفهماً لإدارة الجنوب لشئونه الداخلية نجد أن حزب سانو إمتاز بخلافات داخلية فى صفوف قيادته تبدأ مطالبه من الاتحاد الفيدرالى على أقل تقدير إلى الانفصال كمطلب متشدد ورغم أن مؤتمر المائدة

---

(١) نفس المصدر ، ص ٤٩ وما بعدها .

المستديرة انفض دون الوصول إلى إتفاق إلا أنه كان له ثلاثة نتائج هامة :
(١) أنه كشف بوضوح حالة عدم ثقة الأحزاب لجنوبية فى الشمال إذ تعدت مطالب الجنوبيين مجرد التحكم فى الشئون الداخلية للجنوب إلى تحكم فى الشئون التى تمس الشمال والشئون القومية والوصول إلى صيغة ضعيفة لاتحاد الشمال والجنوب وهى الصيغة الكونفدرالية وعلى أحسن تقدير صيغة قوية نوعاً ما وهى الفيدرالية لا أكثر . (٢) أنه مكن الشمال من تحسس المشكلة وعمقها الحقيقى الذى ينعكس فى التباين الواضح والفروق الأساسية بين الشمال والجنوب (٣) قيام لجنة مكونة من إثنى عشر عضواً تختص بالتوصل إلى حل سياسى يقبله الطرفان .

وقد استبعدت لجنة الاثنى عشر كلا من الانفصال والمركزية الشديدة واقترحت نظام حكومة إقليمى حيث تختص الحكومة المركزية بمجالات الدفاع القومى والسياسة الخارجية والعملة والنقد والجنسية والجمارك والمواصلات والتجارة الخارجية ثم سلطات مماثلة تمارسها الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية مثل الأمن والتعليم والصحة العامة والآثار ثم سلطات إقليمية تختص بها الحكومة الإقليمية كالأعلام الإقليمى وتنشيط السياحة والمتاحف وحدائق الحيوان والمعارض والطرق وتخطيط المدن والقرى الخ

وقد أحيلت هذه التوصيات وقرارات مؤتمر الأحزاب(١) إلى اللجنة القومية للدستور التى ضمنتها مسودة الدستور وعرضتها على اللجنة التأسيسية فى يناير سنة ١٩٦٨ إلا أن الجمعية التأسيسية لم تستطع أن تطبق هذه التوصيات خاصة بعد إجراء الإنتخابات حيث تسلمت الأحزاب مقاليد الحكم بعد القيادة المستقلة فى الحكومة الإنتقالية والتى كان الجنوبيون يثقون فيها .

---

(١) كان أهم ما نادى به مؤتمر الأحزاب الآتى :
أولا : تدريب كوادر جنوبية فى البوليس والسجون والادارة والقوات المسلحة والخدمات الطبية . ثانيا : العمل على استيعاب الجنوبيين فى مؤسسات الإدارة والبوليس والسجون والأعلام العاملة فى الجنوب بقدر الإمكان والعمل على تأهيل الجنوبيين للقيام بهذه المهمات . ثالثا : مساواة الفرص فى العمل والمرتبات وعدم التفريق بين الجنوبيين والشماليين على أساس عنصرى أو دينى . رابعاً : حرية العبادة والعمل التبشيرى والمدارس الخاصة فى حدود القيود القانونية للبلاد . خامسا : إقامة جامعة للجنوب . سادسا : تكوين مجلس اقتصادى قومى للجنوب .
سادسا — تكوين مجلس اقتصادى قومى للجنوب .

٣ ــ ثورة مايو والحل الحاسم :

يمكن أن نقسم موقف ثورة مايو من حل قضية جنوب السودان إلى جزأين الأول يتعلق بالتأكيدات السابقة على قانون الحكم الذاتى الإقليمى والجزء الثانى يختص بالتأكيدات اللاحقة على هذا القانون .

(١) ــ التاكيدات السابقة :

يجب أن نشير منذ البداية إلى أن علاج ثورة مايو لمشكلة الجنوب إمتازت بأنها تنصب أساساً حول تصحيح التناقضات التى عمقت المشكلة وعاقت أى حل جذرى لها . ومن هنا أدركت الثورة أن أى حل للقضية سوف يكون قاصراً إذا لم يصحح العلاقات بين الشمال والجنوب وإذا لم يهتم أيضاً بتغيير الوضع المتدهور فى الجنوب ذاته . ولذا فقد أكد بيان ٩ يونيو سنة ١٩٦٩ الخاص بالجنوب موقف ثورة مايو منذ الأيام الأولى لقيامها لأبعاد المشكلة وتصورها لحل جذرى يحفظ للبلاد وحدتها . فقد تضمن هذا البيان « أننا نرى أنه من الأهمية بمكان عظيم نمو حركة إشتراكية ديمقراطية فى الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية فى الشمال على قدم المساواة والإخاء وفى سبيل تحقيق أهدافنا التقدمية المشتركة وتتقلد تلك الحركة الديمقراطية فى الجنوب زمام السلطة فى هذه الرقعة العزيزة من بلادنا لوقف النشاط الاستعمارى وكشرط أساسى فى سبيل التطبيق العلمى السليم لمبدأ الحكم الذاتى الإقليمى .

ويلاحظ على هذا البيان أنه أكد أن أزمة الجنوب هى أزمة حريات سياسية إقتصادية ومن ثم لا يمكن معالجتها جذرياً إلا بروح اشتراكية تستطيع تصحيح المناقضات الأساسية التى يعانى منها الجنوب وإزالة الأوضاع المهينة للشعب السودانى فى الجنوب وتبديل هذه العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب بأبعادها السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية وفتح الباب أمام الجنوب والشمال معاً ليسهموا فى إدارة البلاد ولقد أشار بيان ٩ يونيو إلى ضرورة البداية الفورية لحل المشكلة فانشئت وزارة لشئون الجنوب والعمل على تدريب الجنوبيين لتوفير الكوادر لشغل

---

(١) بيان ٩ يونيو سنة ١٩٦٩ الخاص بالجنوب .

الوظائف الإدارية والسياسية وفتح الوظائف القومية للجنوبيين وإتمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص موازنة للجنوب ومجلس تخطيط إقتصادى (١).

هذه السياسة كانت مقنعة لدرجة أوجدت الثقة بين الشمال والجنوب لأول مرة ثم كانت إتفاقية الحكم الذاتى للجنوب سنة ١٩٧٢ حلا وسطاً أرضى الطرفين وأقامت قاعدة جديدة للحكم على أساس من المساواة والعدالة بين الشمال والجنوب .

وتجدر الإشارة إلى الفرق بين نظام اللامركزية التى جاء به بيان ٩ يونيو كأساس للحكم الذاتى الإقليمى وبين النظام الفيدرالى الذى طرح أكثر من مرة كحل دستورى لمشكلة الجنوب ، فكلا من الحكم الذاتى الإقليمى والنظام الفيدرالى يقوم على أساس نظام حكم لامركزى تتقاسم فيه السلطات ، إلا أن الفرق الأساسى بينهما يظهر فى علاقة كل منهما بالحكومة المركزية ، ذلك أن النظام الفيدرالى مع أنه يعنى سلطات مشتركة تمارسها فى وقت واحد كل من السلطات المركزية والإقليمية إلا أنها تكون موزعة بين الوحدات الإقليمية والسطلة المركزية حيث تكون الأولى مستقلة فى ممارستها للسلطات التى منحها لها الدستور وغير خاضعة — فى الوقت نفسه — للتشريع المركزى أما فيما يتعلق بالحكم الذاتى الإقليمى ، فمع أنه أخذ بفكرة توزيع السلطات بين الإقليم والحكومة المركزية ومع أن الإقليم يستطيع التشريع فى المجالات التى منحت له إلا أن التشريع القومى يهيمن دستورياً على التشريع الإقليمى فى حالة النزاع بين الإقليم والسلطة المركزية بل أنه أكثر من ذلك يكفل للسلطات المركزية حق التشريع حتى فى الميادين المخصصة للإقليم .

ويرى الفكر الثورى المايوى أن قضية الجنوب ظلت دائماً وسيلة للمناورات الحزبية حتى أصبحت ورقة فى يد الدوائر الاستعمارية وانطلاقاً من هذا الفهم الصحيح لقضية الجنوب آمنت ثورة مايو أن الجنوب يمكن أن يسهم فى حكم نفسه وتطوير ثقافته فى إطار السودان الموحد إذ أن الحكم الذاتى الإقليمى ينفذ لمصلحة الجماهير السودانية فى جنوب الوطن ولمنفعتها وذلك بتمكينها وهى — صاحبة المصلحة

---

(١) تقرير اللجنة الإدارية الأولى التى تكونت بقرار مجلس الوزراء رقم ١١١ الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

(٢) د. محمد عثمان أبو ساق ، قرار ٩ يونيو ، الحل الاشتراكى للجنوب مرجع سابق ص ٥٢ .

والحق — من أخذ زمام المبادرة فى أن يكون هذا الحكم سلاح وحدة يحول دون الانفصال وسلاح إنشاء وتعمير فى السودان ، ولذا فقد تضمن الميثاق أن من أهداف ثورة مايو فى فكرها السياسى ونهجها العملى فى المجال الداخلى « تحقيق الوحدة الوطنية بتصفية جيوب التمرد والتآمر الاستعمارى وبتطبيق الحل الديمقراطى السلمى وتطوير الحكم الذاتى الإقليمى فى جنوب السودان فى إصار السودان الواحد بازالة عوامل التجزئة الممثلة فى النعرات العنصرية والقبلية والطائفية والإقليمية والحزبية »(١) وإن هذه القضية هى من رواسب العهد الاستعمارى ذلك « أنه من سياسات الاستعمار الهادفة لخلق ركائز أرصدة يلجأ لاستخدامها عند الضرورة أنه عمد إلى فصل جنوب السودان عن شماله واستغل هذه الفوارق الحضارية والثقافية داخل الوطن الواحد فجعل الجنوب منطقة مغلقة يمنع اتصاله بالشمال وحرم استعمال اللغة العربية تعميقاً للفوارق بين السودانيين وتعويقاً لمسيرة الوحدة وحركة التفاعل والتمازج بين الجنوب والشمال كما أبقى الجنوب أسير تخلف اقتصادى واجتماء شامل » (٢).

ومما يدل على إهتمام الفكر الثورى المايوى بقضية الجنوب لأنها لب الوحدة الوطنية وركيزتها الأساسية هو أن ميثاق العمل الوطنى قد أفرد باباً كاملا للحديث عن « الوحدة الوطنية » وهو الباب الرابع الذى جاء فيه أن الاستعمار « يخلق ويوسع الهوة بين أبناء الوطن الواحد الذين كانوا يصلون إلى وحدتهم الكاملة فى الظروف الطبيعية دون جهد ذلك لأنها وحدة طبيعية وتاريخية ، فقوى « الاستعمار » النظم القبلية عن طريق الإدارة الأهلية وحشا المناهج التعليمية بأسباب الشقاق وأبقى مناطق من السودان فى تخلف مقصود مخطط له فأنشأ المناطق المغلقة ليباشر من وراء الأسوار الحامية التى أقامها بين المواطنين عمليات التخلف أن أكبر مثل لهذا التخريب للوحدة الوطنية مارسه الاستعمار على أرض الجنوب الذى حاول أن يجعل منه عائقاً لحرية السودان ووسيلة ضغط على نموه الاقتصادى والاجتماعى وعرقلة لصنع التقدم على أرضه . . . إن كثيراً مما تعانيه جبهة الوحدة الوطنية يرجع إلى ذلك المخطط الاستعمارى الذى خلق الفوارق الإجتماعية والاقتصادية والثقافية التى شكلت عقبات فى طريق

---

(١) أنظر فاتحة ميثاق العمل الوطنى السودانى ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٢) الباب الأول من ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

التكامل القومى حتى جاءت ثورة مايو ووضعت الحل الديمقراطي السليم حلا قائماً على الحكم الذاتى الإقليمي فى إطار السودان الواحد فى تصور كامل لإزالة التخلف الاجتماعي والاقتصادى والثقافى تعويضاً عن المعاناة الطويلة للمواطنين من جراء جرائم الاستعمار لقد رفعت ثورة مايو شعار الوحدة الوطنية إيماناً منها بأنها الخيط الخفى الذى ظل عبر تاريخنا لهذا الشعب كيانه موحداً فى أرض وطنه أملا فى بناء مستقبله »(١).

ب ـ التاكيدات اللاحقة :

إن أهم هذه التأكيدات اللاحقة لقانون الحكم الذاتى الإقليمي هو ما تضمنه الدستور الدائم للسودان ، فلقد شكل وزير الدولة لشئون الجنوب لجنة سياسية لدراسة وجهة نظر الجنوبيين فى المقومات الأساسية المسودة الدستور الدائم لجمهورية السودان والسلطات التى يمكن منحها للجنوب كإقليم متمتع بالحكم الذاتى وقد اقترحت هذه اللجنة قيم نظام جمهورى فى السودان يكون رئيس الدولة فيه رئيساً للوزارة فى الوقت نفسه ويكون له نواب أحدهم من أبناء الجنوب كما اقترحت قيام أجهزة حكومية للجنوب تتمثل فى مجلس شعب ومجلس تنفيذى إلا أنها أكدت ضرورة الضوابط الدستورية والإدارية الأخرى فى علاقات هذه المؤسسات بالمؤسسات المشابهة لها فى الشمال من ناحية ضرورة هيمنة التشريع القومى ، هذا إلى جانب إسناد حق تعيين الوظائف السياسية والإدارية العليا إلى رئيس الجمهورية :

ثم جاء الدستور الدائم للسودان فأكد الحكم الذاتى لمديريات الإقليم الجنوبى(٢) كما نصت ديباجة الدستور ذاته على أنه « تجسيداً لوحدتنا الوطنية » ونحن شعب السودان « تأكيد بأن قانون الحكم الذاتى الإقليمى ليس إتفاقاً أو مجرد مصالحة وطنية بين الشمال والجنوب ولكنه قانوناً أساسياً (دستوراً) يخضع له كافة المواطنين دون استثناء » فقد نص الدستور على أنه « يقوم نظام للحكم الذاتى الإقليمى فى الإقليم الجنوبى على أساس السودان الموحد وفقاً لقانون الحكم الذاتى الإقليمى للمديريات

---

(١) الباب الرابع من ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ص ٦٤ وما بعدها .

(٢) المادة ١٩١ من الدستور الدائم .

الجنوبية لسنة ١٩٧٢ والذى يعتبر قانوناً أساسياً لا يجوز تعدياه إلا وفقاً للنصوص الواردة فيه »(١) .

ولقد أقام الدستور إدارة السودان على أساس نظام اللامركزية لتحقيق المشاركة الشعبية فى الحكم (٢) ثم يؤكد الدستور الوحدة الوطنية حين ينص على « أن جمهورية السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية موحدة ذات سيادة » (٣).

وعلى كل ، فكما شاهدنا أثرت قضية الجنوب بعنف وعمق على دستور السودان ونظامه السياسى وشكل الحكم فيه كما أن مفهوم الوحدة الوطنية فى الفكر الثورى المايوى مفهوم إيجابى يأخذ محتواه الفكرى والأخلاقى من الالتزام بمبادىء وأهداف الثورة ويأخذ مضمونه الكيانى من تحالف قوى الشعب العامل ويأخذ شكله التنظيمى من الانتماء الواعى لمنظمات الثورة الجماهيرية تحت راية الاتحاد الاشتراكى ويستمد محتواه العلمى من الارتباط الوظيفى بمتطلبات البناء والتنمية (٤) .

٣ — التنظيم السياسى الواحد

الاتحاد الاشتراكى السودانى هو التنظيم السياسى الوحيد فى السودان وهو يمثل الطليعة الوطنية التى تقود الجماهير وتعبر عن إرادتها ووجدانها وتوجه عملها الوطنى وتراقب بفعالية السير على هدى الميثاق والاتحاد الاشتراكى السودانى إلى جانب ذلك هو السياج المنيع حول الثورة يحميها ويقويها ويدعم مسيرتها (٥) .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن . . . لماذا إختار السودان المعاصر صيغة تحالف قوى الشعب العامل (الاتحاد الاشتراكى السودانى) ولم يختر الحزب الواحد أو الجبهة الوطنية . . ؟

---

(١) المادة ٨ من الدستور الدائم .
(٢) المادة ٧٦ من الدستور الدائم .
(٣) المادة الأولى من الدستور .
(٤) الباب الرابع من ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ص ٦٦ .
(٥) مقتطفات من أقوال الرئيس ، منشورات أمانة الفكر والتوجيه ، الاتحاد الاشتراكى السودانى ، مايو سنة ١٩٧٢ ، ص ١٠ وما بعدها .

يبدو أن دوافع هذا الاختيار تتلخص فى الآتى :

١ ــ أن المجتمع السودانى ظل يعانى الفرقة والانقسام نتيجة الاختلاف الأجنبى وسيادة العلاقات والنظم السياسية والاجتماعية المتخلفة حتى بعد حصوله على استقلاله السياسى سنة ١٩٥٦(١) .

٢ ــ أن الحزب أداة طبيعية فى مجتمع تبلور فيه التركيب الطبقى وهو عادة يخدم مصلحة طبقة واحدة دون الطبقات الأخريات والمهم عند الحكم على حزب من الأحزاب ليس النظر فى مجموعة الأفراد الذين ينتظمون فى صفوفه وإنما النظر إلى ماهية المصالح الطبقية التى قام لخدمتها فالأحزاب أدوات لخدمة الطبقات المتنافرة والمتصارعة وهى ذات مصالح متصارعة ولقد قامت ثورة مايو ١٩٦٩ فى السودان والطبقات ما زالت جنينية وهى تتميز بالانسياب الطبقى لا تبلور الطبقات وتعارض مصالحها والنهج الاشتراكى الذى ارتضاه الشعب السودانى يسعى لتذويب الفوارق بين الطبقات لا تكريسها لتتحول إلى مصالح طبقية متعارضة(٢) .

٣ ــ إن الأخذ بفكرة الجبهة الوطنية اعتراف بالحزبية ذلك أن الجبهة تتكون تقليدياً من مجموعة أحزاب تمثل مصالح متقاربة أو تقوم من أحزاب متقاربة ومتباعدة لتحقيق غرض وطنى مؤقت أو مرحلى أو لتواجه علواً ماثلا وهذا استثناء إلا أن قيامها يفترض فى الأساس وجود أحزاب متعددة وقد تنضم إليها بجانب تنظيمات أخرى ولكن وجود الأحزاب هو جوهر تكوينها وقيامها موقف لاجتياز مرحلة من المراحل ولا يفترض فى قيامها الاستمرار ولذا فقد رات ثورة مايو ان الاخذ بفكرة الجبهة يعنى اعترافا بالفرقة التى يمثله الحزبية وذلك أن الثورة تهدف استمرار اللقاء الإيجابى لجماهير الشعب العاملة لأن ذلك فى اعتقادها ضرورة استراتيجية مستمرة وليس أمراً تكتيكياً موقوتاً ، لذا فقد أخذت بمبدأ تحالف قوى الشعب العاملة فى إطار تنظيم سياسى شامل لنشاطها

---

(١) مقتطفات من أقوال الرئيس مغشورات امانة الفكر والتوجيه الاتحاد الاشتراكى السودانى مايو سنة ١٩٧٢ ص ١٠ ومابعدها .

(٢) النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى السودانى ، مرجع سابق ، المقدمة ص ٤ .

(٣) خطاب الرئيس جعفر محمد نميرى فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى التأسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى ٢ يناير سنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق ص ١٢ .

هو الاتحاد الاشتراكى الذى يعد ضرورة تاريخية حتمية إلى جانب كونه ضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية(١) .

والواقع أن بناء دولة كالسودان الذى خرج حديثاً من السيطرة الاستعمارية الأجنبية والتخلف المتعمد خلال أجيال عجزت عن تحقيقها الارستقراقية التقليدية فى فترة الحكم الوطنى إذ سيرت الحياة لمصلحتها الخاصة من خلال المؤسسات البرلمانية الغربية وتتحمل مسئولية ذلك كتلتان رئيسيتان كتلة الوسط التى كان قسم منها يجنح إلى التعاون مع القوى اليمينية حتى تكاد الفوارق تنمحى بينهما أحياناً ، وكتلة اليسار التى وقعت مرات عديدة فريسة لاتجاه يمينى .

فقد مر السودان بتجربتين كبيرتين فى تاريخه السياسى الحديث تدلان على قصور القوى الوطنية والديمقراطية . التجربة الأولى : أن القوى الديمقراطية والوطنية قامت بدور هام فى النضال ضد الاستعمار وكان لها الفضل أيضاً فى تفجير الأزمات فى وجه الحكم العسكرى ونجحت فى عزله وشل حركته إلا أنها رغم ذلك فشلت فى تطوير الثورة التى تفجرت فى أكتوبر فكانت انتكاسة لهذه الثورة . أما التجربة الثانية : فقد كانت بعد انتكاسة أكتوبر وتجمع اليمين وسيطرته على مؤسسات الحكم(٢) .

والحقيقة أن قوى اليمين كانت عاجزة عن البقاء فى الحكم لأنها عجزت عن مواجهة قضايا الشعب وتوقفت تصوراتها عن حد استغلال جهاز الدولة والسيطرة عليه بكل إمكاناتها ضماناً لبقائها فى السلطة والحكم بأى شكل وبأى صورة لأن ذلك يمثل قضيتها الرئيسية والأساسية أما قوى اليسار فبالرغم من كشفها لادعاءات ونوايا القوى اليمينية إلا أن سيطرة بعض الاتجاهات اليمينية أعجزتها عن أن ترى آفاق التغير لتحشد طاقات الشعب من أجله .

وإزاء هذا الموقف كان دور القوات المسلحة فى ثورة الخامس والعشرين من مايو وقد يكون من المفيد أن نشير بشىء من التفصيل إلى صورة الموقف السياسى قبيل تفجير هذه الثورة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢) محمد أحمد عمر ، أربعة اعوام من عمر الثورة الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ ، ص ١٩ .

ولكن هل استطاعت ثورة مايو بتسلمها قيادة العمل السياسى مواجهة هذه المرحلة الحاسمة التى يمر بها السودان ؟

للإجابة عن ذلك يمكن القول أن الثورة بدأت منذ تسلمها للسلطة وطرح برنامجها العملى فى مختلف الميادين بازالة كل المؤسسات التقليدية التى كانت ترتكز عليها السلطة السابقة فأنهت التسلط الحزبى بحل كلا الأحزاب ودعت الجماهير إلى الالتحام فى مؤسساتها الجديدة بعد أن أزالت كل ركائز الأحزاب من طائفية وإدارة أهلية . . . والواقع أن هذه الإجراءات لم تكنِ عادية أو تكتيكية لتثبيت الثورة فى الحكم ولكنها إجراءات عميقة وضعت النظام السياسى فى السودان على طريق مغاير وجديد . ثم انتقلت الثورة بعد ذلك لوضع الأسس الفكرية والعملية التى تضمنتها وثيقتان رئيسيتان من مواثيق الثورة وهما ميثاق العمل الوطنى الذى يمثل الوثيقة الأساسية المعبرة عن مجمل أفكار الثورة وتقديراتها للظروف المحلية والعالمية وبرنامج العمل المرحلى الذى يحدد معالم خطة التنمية ومسارها(١) .

ويوم قيام ثورة مايو كانت حلبة الصراع السياسى فى السودان تضم القوى الآتية :

١ – القوى اليمينية وتتمثل فى قيادة حزب الأمة وتنظيم الاخوان المسلمين ، فهذه القوى وقفت من الثورة موقفاً معادياً وصل إلى درجة المواجهة المسلحة فى أبا ودنوباوى التى تصدت لها الثورة بالعنف وبسياسة الردع المسلح فصفت مراكزها العسكرية والاقتصادية .

أما جماعة الاخوان المسلمين فقد لعبت دور المهيج ضد الثورة ووصلت إلى درجة الصدام المسلح .

٢ – قوى الوسط : وتتمثل فى الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى وهذه القوى انقسمت إلى ثلاث مجموعات : الأولى : وقفت مع الثورة ونفضت يديها من كل التزاماتها وارتباطاتها السابقة . أما المجموعة الثانية : فقد ارتبطت باليمين ودخلت معه فى تحالف بهدف إسقاط نظام ثورة مايو وهذه المجموعة عرفت بالجبهة الوطنية وهذه المجموعة تستغل صعوبات وأخطاء التطبيق فى الداخل لتثير

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩ وما بعدها .

السخط الشعبي وفى الخارج بواسطة الفلول الهاربة لتشويه وجه ثورة مايو . أما المجموعة الثالثة : فقد أخفت نواياها ولبست مسوح الثوريين وارتبطت بمؤسسات الثورة للعمل من الداخل بهدف إغراقها .

٣ ــ الشيوعيون : وقد انقسموا إلى مجموعتين مجموعة عارضت الثورة منذ قيامها واتخذت مواقف التشكيك والتعويق حتى إنتهت هذه المجموعة بمغامرتها المشهورة فى ١٩ يوليو ، ثم المجموعة الثانية التى اتخذت موقفاً مبدئياً من الثورة وعملت معها فى كل الميادين متفهمة طبيعة المرحلة منسجمة مع مواثيق الثورة الأساسية ومنطلقاتها الفكرية(١) .

لذلك أخذت ثورة مايو بصيغة تحالف قوى الشعب العامل كتنظيم شعبى ذلك لأن ضرورة التنظيم الشعبي تتلخص فى أن تحقيق التنمية وحماية المكاسب الثورية والقيام بأية منجزات لا تصبح حقيقة واقعية ، إلا بتبعية الجماهير ومساندة الجماهير لها كذلك فان التنظيم السياسى أداة ضرورية لتحقيق التغير الاجتماعى الشامل وتحريك الجماهير لمساندة الثورة وحمايتها وتعميق فكرها بالحوار والقدوة .

إلا أنه من الملاحظ أن هناك صعاباً تكتنف طريق بناء التنظيم السياسى فى السودان وهى تتلخص فى مجموعتين من الصعاب : أولهما : أن التنظيم يقوم بعد نجاح حركة التغير السياسى بواسطة القوات المسلحة بينما الوضع الطبيعى أن التنظيمات السياسية هى التى تصنع الثورة وتقود التغيير السياسى ومن ثم تكون مسيرتها أسهل وطريقها أقصر ، مثال ذلك جبهة التحرير الجزائرية ، أما فى السودان فان بناء التنظيم السياسى يتم بعد تحقيق التغير السياسى ومن ثم تكتنفه صعاب عدة أهمها دخولها فى صراع ضد القوى المضادة وهى لم تكن قد أتمت تنظيمها السياسى ولم تكن لديها نظرية متكاملة للتغيير . ثانيهما : أن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة صعبة وحديثة ولاتزال فى مرحلة التجربة ولم تتكشف بعد سلبياتها وإيجابياتها(٢) إذ كانت هذه

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢) إسماعيل الحاج موسى ، معادلة تحالف قوى الشعب العامل ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ ، ص ١٥ وما بعدها .

صعاب النشأة للتنظيم السياسى فى السودان فان هناك صعاباً أخرى فى طريق ممارسة التنظيم للعمل السياسى .

وفى مقدمة هذه الصعاب أن التحديد النظرى ــ الوارد فى الميثاق لقوى الشعب العاملة التى تتكون منها معادلة تحالف قوى الشعب العاملة لا تكفى وحدها لإيجاد الضوابط والضمانات لأن عناصر كثيرة تستطيع التسلل إلى القيادة ذلك أن صيغة التحالف تعنى استمرار شعار الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات وشعار الوحدة الوطنية فضفاض تستطيع القوى التقليدية التى سلبتها الثورة السلطة أن تركب الموجة وترفع شعارات التحالف علناً ثم هى تعمل من الداخل لتقويض أركان النظام ، وإلى جانب هذه الفئة توجد فئة الباحثين عن الجاه والمصلحة الذاتية ذلك أن الانتماء إلى التنظيم السياسى هو جواز المرور ومفتاح الأبواب المغلقة إلى ما يهدفون ، كل هذه المعوقات تتطلب باستمرار مراجعة لمعادلة التحالف بين فترة وأخرى لتحديد الذين بداخل الوحدة الوطنية والذين هم خارجون عنها كما يتطلب أيضاً توثيق الروابط بين القيادة والجماهير وتخليص التنظيم وجهازه من زحف البيروقراطية والروتين وافتكاكه من قبضة الجهاز التنفيذى لممارس رقابة حقيقية لمصلحة الوطن والمواطن .

٤ ــ بناء الدولة العصرية

المجتمع السودانى المعاصر له خصائصه المميزة ومشكلاته المعقدة لذا فان التصدى لصياغته ثورياً يتطلب فهم تركيبه العضوى والوظيفى والملاحظ منذ البداية أن أبرز ظاهرة فى هذا المجتمع بالرغم من أنه مجتمع سياسى واحد على امتداد لسيادته الوظيفية إلا أنه مجتمعات متباينة اقتصادياً واجتماعياً صاغته قيم حضارية متفاوتة تاريخياً وشكلته علاقات إنتاج متعددة وأنماط حياة متنوعة فرضها البعد الزمانى والبعد المكانى . .

ومن ثم فان من أهم واجبات الثورة فى هذا الصدد هو إعادة صياغة هذا المجتمع صياغة وطنية على أساس من علاقات الإنتاج الاشتراكية وقواعد حقوق المواطن الرشيدة والتزاماتها حتى يتوحد الإطار السياسى والقانونى مع الإطار الاجتماعى والحضارى للمجتمع السودانى ويتطابقا مستوى ونوعاً قيماً واتجاهات حقوقاً والتزامات فيكون الوطن السياسى هو نفسه الوطن الاجتماعى والحضارى فلا يغترب المواطن إجتماعياً واقتصادياً فى وطنه وحتى يتوحد الانتماء والولاء وأن هذا يعنى إنهاء

الولاءات والانتماءات المحلية وحشدها جميعاً فى إتجاه المجتمع كله وأن يتحرر المواطن من أشكال التنظيمات القبلية وما يترتب عليها من نظم إدارية ليدخلوا فى دائرة التنظيمات الوطنية القومية وأن تتحرر أفكارهم من الشوائب(١) .

ويمكن أن نجمل الخصائص التى تميز النظام السياسى الحديث – بعد ثورة مايو فى الأسس الآتية التى تعد ركائز لبناء الدولة العصرية فى السودان وأهمها :–

أولا استقلال شخصية الدولة عن الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون قيادتها ، وبعبارة أخرى « دولة المؤسسات » ذلك لأن الشعب السودانى لا بد أن يمارس حقوقة الديمقراطية عن طريق مجالس ومؤسسات دستورية وشعبية منتخبة ودائمة(٢) .

والواقع أنه بقيام دولة المهدية فى السودان يمكن القول أن الأمة السودانية قد ولدت وتوفرت لها مقومات الأمة من رباط روحى ووحدة هدف فمحت الروح الدينية العميقة التى بها اختفت كل الفوارق القبلية وحدود المديريات الوهمية التى أنشأها الحكم السابق ولما توفى المهدى تولى الحكم الخليفة عبد الله الذى كان يدير الدولة السودانية ويحكمها حكماً شخصياً ثم خلق إلى جانب ذلك طبقة حاكمة أو ليجاركية من عشيرته التعايشية التى أحلها فى مراكز القيادة(٣) .

ثم جاء الاستعمار الأجنبى إلى السودان حاملا معه نظام الإدارة الأهلية أو الحكم غير المباشر فى الشمال والحكم المباشر فى الجنوب الذى سبق أن أشرنا إليه ونظام الإدارة الأهلية يقوم على وجود نظام سياسى قبلى ويهدف إلى خفض تكاليف الإدارة إلى جانب تجميد نمو الحركات الوطنية . . إلا أن هذه السياسة كان لها رد فعل معاكس إذ أحيت النعرة القبلية والتقاليد المحلية .

والملاحظ أنه رغم أن الثورة المهدية قد أضعفت النظام القبلى المتماسك فقد شيدت الإدارة الاستعمارية نظام الإدارة الأهلية على أنقاض الأرستقراطية القبلية حيث واجهت السلطات الاستعمارية صعاب جمة فى سبيل إرساء قواعد النظام الجديد.

---

(١) ميثاق العمل الوطنى ، الباب الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥٠ وما بعدها .

(٢) المادة ٥ من الدستور الدائم .

(٣) الرائد عصمت حسن زلفو كرى : تحليل عسكرى لمعركة أم درمان ، دار التأليف الترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، ص ٤٢٢ .

وفى سنة ١٩٢٢ صدر القانون الخاص بصلاحيات شيوخ القبائل الرحل فى السودان إلا أن نشوب ثورة سنة ١٩٢٤ قد دفع الإدارة البريطانية إلإسراع فى دعم الإدارة الأهلية كاجراء مضاد لنمو الحركة الوطنية وكان من نتيجة ثورة سنة ١٩٢٤ إغلاق معظم المدارس وأصبحت الإدارة الأهلية حقيقة ماثلة فى شمال السودان حيث منح شيوخ القبائل لأول مرة مرتبات منتظمة من الخزينة العامة بموجب القانون الصادر سنة ١٩٢٧ وأصبحت الإدارة الأهلية تتبع الحاكم العام مباشرة ثم صدر قانون فى سنة ١٩٢٨ يقضى بانضمام القبائل صغيرة الحجم تحت رئاسة إدارة القبائل الكبيرة المجاورة لها . إلى جانب ذلك فان الإدارة الأهلية أدت إلى خلق مكانة إجتماعية مرموقة لشيوخ القبائل الذين أصبحوا يتمتعون بسلطات قضائية إلى جانب سلطاتهم الإدارية(١) ويجب أن نشير إلى أن إلغاء الثورة المهدية للنظام القبلى أدى بالسلطات الاستعمارية إلى استخدام رجال الدين وأصحاب النفوذ عامة لسد النقص فى زعامات القبائل وعكس ما كان متوقعاً من تخفيض نفقات الإدارة باستخدام الإدارة الأهلية فان الانفاق على هذا النظام حتى يسير وفق السياسة التى وضعها الحاكم العام وبفرض الرقابة عليه قد أرهق الخزانة العامة .

وهكذا فإن نظام الإدارة الأهلية كان يعتمد على الولاءات القبلية الجزئية مما جعله يصطدم بالحركة الوطنية التى كانت تنظر إلى السودان ككل نظرة عامة . ولقد كانت فكرة الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية خطوة إلى الوراء ذلك لأن الوضع فى السودان كانت القبلية قد تفككت بفضل المهدية وكانت قد وجدت بالفعل فى ظل الإدارة الثنائية قاعدة من النظم الإدارية على يد الأتراك والمصريين والبريطانيين والشوام كما توافرت أيضاً كوادر سودانية فى العمل الإدارى وفى الخدمة المدنية والتدريس والقضاء والطب والهندسة كما أن نفوذ الصوفية والأمامة والخلافة والحكم الثيوقراطى قد تلاشى إلا أن كل هذا التحول كان يستهدف بالدرجة الأولى خدمة الحكم الاستعمارى قبل تحقيق المصلحة الوطنية للسودان ورغم ذلك فقد تحولت الإدارة

---

(١) عمر محمد على محمد : الإدارة الأهلية كبديل للسياسة التعليمية فى ظلال الحكم البريطانى ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، يوليو سنة ١٩٧٣ ، ص ٢٨ .

الاستعمارية عن عملية التحديث المتواضعة هذه إلى نظام الحكم غير المباشر — حكم العناصر القبلية والطائفية — الذى يخدم التخلف ويغذيه .

إلى جانب ذلك فقد سيطر النظام الوصاية الأبوية Paternal cotrol على أساس فارق السن فى المنزل وفى النظام القبلى وتتضح هذه العلاقة الصارمة التى تقوم على الرعب والخوف والسمع والطاعة تنظيمات الفرق الصوفية ثم بعد ذلك فى تنظيمات الأحزاب السودانية التى كانت تقوم على أساس هيمنة القيادات وتحكمها سياسياً وإقتصادياً وروحياً فى رعاياها الذين يمتازون بالخضوع والطاعة مما مكن بعض الصوفية وأحزابها من تنظيم مليشيا هستيرية الطاعة واستخدامها فى أغراض سياسية واقتصادية (١) .

ومهما يكن من أمر فلقد كانت ثورة سنة ١٩٢٤ فى السودان والتى تأثرت بثورة سنة ١٩١٩ . فى مصر هى الصورة القتالية للفكر السياسى الذى انتظم فى جمعية الاتحاد السودانى جمعية اللواء الأبيض وتصدى الاستعمار البريطانى بعنف لهذه الثورة أثارت حفيظته وبنهضته إلى خطورة دور المثقفين ولذا تبنى الاستعمار البريطانى سياسة تقوم على دعامتين : الأولى : عزل المثقفين عن الجماهير أما الدعامة الثانية فهى خلق قواعد من القيادات الطائفية والقبلية يستند إليها فى مواجهة أى حركة وطنية فى المستقبل واستن لذلك تشريعات الإدارات القبلية والحكم غير المباشر فى أيدى زعماء العشائر صلاحيات إدارية ومالية وقضائية جعلت منهم اباطرة واستراحت الزعامات القبلية والطائفية لأهداف الاستعمار الذى جعل جهاز الحكم فى خدمتها ومنحها وجاهة سياسية واجتماعية .

وحين عقدت معاهدة الصداقة والتحالف المصرية — البريطانية سنة ١٩٣٦ تحرك المثقفون السودانيون يطالبون بتحديد الوضع السياسى لبلادهم وكونوا مؤتمر الخريجين سنة ١٩٣٨ الذى بدأ فى العمل السياسى وكانت مذكرته الشهيرة

---

(١) د. محمد عثمان أبو ساق ، المثقف السودانى وقضايا التحديث والتحول الاشتراكى ، بحث مقدم إلى مؤتمر عام المثقفين السودانيين المنعقد بدار الاتحاد الاشتراكى (٢٩ سبتمبر إلى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢) ، المجلة الأولى من البحوث ، الطابعون ، مطابع الصحافة (بدون تاريخ نشر) ، ص ١٢ إلى ص ٢٠ .

سنة ١٩٤٢ التى طالب فيها بحق تقرير المصير للسودان ولقد اتسعت قاعدة موتمر الخريجين أثر ذلك واستقطب القوى الحديثة من زراع وعمال وطلاب وتجار ومثل مستودع الفكر والعمل الذى يرسم مصير السودن المعاصر فمنه أنبثقت الأحزاب والمنظمات التى قادت النضال الشعبي ضد الاستعمار حتى – إعلان الإستقلال إذ أن موتمر الخريجين قد انقسم فى نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب الصراع بين التيار الوطنى المعادى للاستعمار والتيار المهادن له وسعى الإتجاهات إلى تكوين أحزاب سياسية تحمل أهدافها إلى الجماهير إلا أن جماهير الشعب انحازت إلى التيار الأول وظهر ذلك بوضوح فى رفض الشعب للمجلس الاستشارى لشمال السودان سنة ١٩٤٤ وللجمعية التشريعية سنة ١٩٤٨ والتى إقتصرت عضويتها على بعض زعماء القبائل وممثلى شبه الأقطاع الزراعى ومن أرتبطت مصالحهم بها من المتعلمين(١) .

ثم كان استقلال السودان سنة ١٩٥٦ . . لقد تعاقبت على حكم السودان منذ ذلك الحين وحتى ثورة مايو سنة ١٩٦٩ عشر حكومات كانت تفتقر كلها إلى القصور الفكرى المتكامل لعلاج قضايا التنمية والتطور لصالح الجماهير حيث طبقت الديمقراطية الليبرالية فى السودان والتى كانت تقيد إدارة المواطنين سلبيات الطائفية والعشائرية والإقليمية مصحوباً بالصراع المستمر بين تلك القوى الاجتماعية حول السلطة مما أفرز عدم استقرار واضطرابا فى الحياة السياسية أعاق بالتنافر الحزبى قيام وحدة وطنية كانت هى الطريق الوحيد لحشد الجهد الوطنى وتوجيهه نحو البناء . ومنذ الحكم العسكرى فى السودان سنة ١٩٥٨ وحتى نشوب ثورة أكتوبر التى اطاحت به جرت مفاوضات بين كبار العسكريين والقيادات الطائفية والحزبية ولكن هذه المفاوضات أخفقت فى الوصول إلى حل لقضية الحكم(٢) . وذلك أن القوى التقليدية الحزبية والطائفية عادت إلى الحكم حتى قامت ثورة مايو .

---

(١) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق الباب الأول ، ص ١٤ إلى ص ١٨ .

(٢) للمزيد من تفاصيل هذه المفاوضات أنظر : الصادق المهدى ، جهاد فى سبيل الديمقراطية ، مطلب الأمة ، طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم (بدون تاريخ نشر) .

ثانياً : السلطان الموحد للدولة : يلحق بمبدأ دولة المؤسسات واستقلال شخصية الدولة مبدأ آخر هام هو السلطان الموحد للدولة بمعنى وحدة سيادة أعمالها وهذا الاتجاه بمثابة رد فعل تجاه للنظام الإقطاعى التقليدى الذى كان الحكم فيه موزعاً إقليمياً ولذا نص ميثاق العمل الوطنى فى السودان على « تحرير إرادة المواطنين من كافة أشكال الاستغلال الاقتصادي والتسلط الإدارى والقبلى والطائفى والفكرى ووضع السلطة بكل مستوياتها فى يد الشعب(١) كما أن الدستور الدائم للسودان قد نص على « أن السيادة للشعب ممثلا فى تحالف قوى الشعب العامل » أى أنه يطبع السيادة بالطابع الثورى بدلا من الاطلاق التقليدى ثم يحظر الدستور قيام الأحزاب السياسية وجعل الاتحاد الاشتراكى ممثلا لسلطة تحالف قوى الشعب العاملة ومن ثم فإن الاتحاد الاشتراكى بهذه الصورة مؤسسة دستورية جديدة تقود العمل الوطنى وترشح رئيس الجمهورية وتعتمد للترشيح لعضوية مجلس الشعب وتهيمن على الحياة السياسية والعامة وتمثل سلطة الثورة على الدولة .

ويجب أن نشير إلى أن النهج التقليدى فى كتابة الدساتير يجعل الأمة مصدر السيادة ومصدر السلطات الأمة المطلقة جميعاً بطبقاتها العاملة وغير العاملة ثم هو أيضاً لا يميز التشكيلات الاجتماعية الأخرى التى ينظمها الشعب العامل. أما الدستور الدائم للسودان فقد ميز بين قوى الشعب العاملة فى المجتمع وبين القوى المستغلة بل ذهب الدستور السودانى أبعد من ذلك فنظر إلى التشكيل الاجتماعى الذى تنتظم فيه قو الشعب القبلية بتنظيماتها وتناحرها القبلى ليست وديعة للسيادة وليست وديعة للسلطة فى النظام السياسى الجديد ، بل إن السلطة تنبع من مجموع قوى الشعب المتحالفة المتضامنة التى يضمها تنظيم سياسى واحد هو الاتحاد الاشتراكى السودانى فبصراحة إن السيادة ليست للشعب كما أن مكانها ليس القبيلة أو الطائفة أو الحزب ذلك لأن السيادة بدون تحديد تصبح فكرة مطلقة ومثالية ليس لها تطبيق داخلى لأن السيادة للشعب(٢) فعلى سبيل المثال نجد فى بريطانيا أن السيادة للبرلمان وهو هيئة معروفة واضحة محددة وليست السيادة للدستور بينما نجدفى بلدان المعسكر الاشتراكى

---

(١) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، فاتحة الميثاق ، ص ٥ وما بعدها .
(٢) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، فاتحة الميثاق ، ص ٦ .

إن السيادة لطبقة معينة هى البروليتاريا أما فى السودان فإن السيادة مطلقة ومحددة فى الوقت نفسه مطلقة بأنها للشعب ومحددة فى تمييز الكيانات الشعبية وجمع وعاءها كل تجمعات الشعب .

ثالثاً ــ سياده القانون : الدولة الدستورية تعنى إخضاع الدولة لأحكام أساسية تحدد كيفية ممارسة السلطات فيها ذلك أن الدستور يقيد حركة الدولة وبعبارة أخرى سيادة القانون التى تجمت عنها حرية الفرد تجاه الدولة والمساواة أمام القانون وتكريس حقوق الإنسان وحمايتها من تسلط الحاكمين ويتبع من هذا المبدأ أن الدولة العصرية يجب أن تقوم على القانون الذى يقيد حرية الحكام والمحكومين على السواء .

وعلى كل فقد أصبحت الدستورية مظهراً من مظاهر التطوير السياسى فكل الدول تسعى لأن تصطبغ فى أسسها وأشكالها وخطط الحكم فيها بشرعية تستمدها من دستور واضح المبادىء وذلك بدليل أن كل انقلاب وثورة تحرص على أن تسن لنفسها دستوراً موقتاً أو دائماً تعتمد عليه لتوطيد أركان نظامها واستقرار سلطانها ذلك أن الدستور المعاصر بمثابة مخطط عام للدولة يشمل على تعريف أهدافها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وحتى العلاقات الدولية كما يتضمن إلى جانب ذلك أيضاً الأحكام المقيدة لسلطانها تجاه الأفراد والجماعات القائمة فى ظلها ولذا فقد جاء فى ديباجة الدستور السودانى الدائم أن هذا الدستور « تقنيناً لارادتنا » :

إلى جانب ذلك كله فان مبدأ سيادة القانون يعنى الإقرار بالحريات العامة والشخصية للمواطن ويتضمن ذلك ثلاثة قواعد رئيسية : أولها : الحيلولة دون ممارسة الحكم الكيفى بمعنى السيادة المطلقة للقانون . ثانيهما ، إخضاع رجال الحكم والإدارة للقضاء العادى . ثالثها : ضمان الأحكام الدستورية للحريات الفردية :

لذا فقد نص ميثاق العمل الوطنى على « تأكيد سيادة القانون واحترام القضاء ورعاية استقلاله(١) كما تضمن الدستور الدائم باباً كاملا خصصه للحديث عن « سيادة القانون »(٢) فالدولة تخضع لحكم القانون . كما أن سيادة القانون هى أساس

---

(١) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، فاتحةالميثاق ، ص ٦ .

(٢) الباب الرابع من الدستور الدائم للسودان ويشمل ٢١ مادة (المواد ١٥٩ إلى ١٧٩) .

الحكم(١) وكلها أحكام مستمدة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ (٢).

رابعاً ــ الدولة القومية : بمعنى أن الشعب كله يخالجه شعور بأنه أمة واحدة فهى فكرة وشعور. فقد أصبحت القومية ثورة سياسية تتجه فى جميع دول العالم إلى الظهور فى دولة واحدة تكون خاصة بها لتستقل فى حدودها ، فالقومية هى مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى ذلك أن صورة المجتمع السياسى السودانى المعاصر إمتداد منطقى للعهد الاستعمارى فصورة المجتمع يشكلها فى الأساس نمط الانتاج الاقتصادي والمجتمع السودانى الذى جمد الاستعمار نموه التاريخي وأسلمه إلى التخلف وتآمر عليه الحكم الرجعى بعد الاستقلال ظل منطوياً على أنماط إنتاج متعارضة تمثلت فيه سمات الاقتصاد البدائى المغلق والاقتصاد شبه الاقطاعى والاقتصاد الحديث في أطرافه البعيدة وفي بواديه ومدنه وقراه(٣) إلى جانب ذلك فإن الديمقراطية الليبرالية وواجهاتها الدستورية المزيفة التي قامت فى السودان لم تكن إلا تعبيراً عن مصالح الجماعات التى تتداول كراسى الحكم وإلا عن مصالح الدوائر الاستعمارية المرتبطة بها فقد فقدت الجماهير فى ظلها كل حق أساسى وأصبحت إرادات الموطنين وحقهم المشروع فى صنع الحياة السياسية موضع استغلال إقتصادى وإجتماعى وسياسى عن طريق الإدارة الأهلية والطائفية حيناً وعن طريق الأحزاب السياسية الفاسدة حيناً آخر . . . وصيانة للديمقراطية الجديدة تكرس الثورة تحالف قوى الشعب العاملة فى الاتحاد الاشتراكى إطاراً للوحدة الوطنية وموجهاً وقائداً للعمل الواطى(٤) ويأخذ الدستور بالنظام الرئاسى الذى يقوى الوحدة الوطنية ويوحد الإرادة الشعبية فى شخص الجهاز الرئاسى وتحل ثورة مايو قضية الجنوب التى ظلت تفتت الوحدة الوطنية وتضعف الشعور القومى إلى جانب ذلك فقد أنهت الإدارة الأهلية وقضت على الولاءات الطائفية والقبلية والحزبية وتم توحيد الولاء للدولة السودان الموحد القومية .

---

(١) المادة ١٥٩ من الدستور الدائم للسودان .
(٢) الباب الثالث من الدستور الدائم للسودان ويتضمن ٢١ مادة .
(٣) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، الباب الثالث ، ص ٣٦ .
(٤) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، الباب الثانى ، ص ٢٩ وما بعدها .

خامساً ــ الاتجاه العلمانى : بمعنى فصل الدولة عن الدين وجعل السلطة الزمنية مستقلة عن السلطة الروحية وبعيدة عن نفوذها وتدخلها والعلمانية لا تعنى محاربة الدولة للدين لاقصائه عن المجتمع وإنما تعنى جعل الدولة وطنية لا تتأثر بالفوارق الدينية القائمة بين مواطنيها ، دولة تضمن للجميع حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية لا تؤثر ديناً على آخر بل تعتبر كافة الأديان سواسية أمام القانون وجديرة بالاحترام والمعاملة اللائقة ذلك أن النص على الدين الرسمى أو الأساسى للدولة فى بعض الدساتير إنما جاء لمعاكسة التيار العلمانى وكدليل على أن ثمة ضغطاً من التطور يسوقها نحو العلمانية وأنها ترى نفسها مضطرة لإعلان أنها تعتنق ديناً رسمياً لها لتحول دون تمادى العلمانية فيها .

والملاحظ أن مسودة الدستور التى قدمت إلى مجلس الشعب لمناقشتها كانت تنص على أن « الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للقوانين فى جمهورية السودان الديمقراطية »(١) ولقد إقترح البعض أثناء مناقشة مشروع الدستور إضافة مادة أخرى تنص على أن « الإسلام هو الدين الرسمى للدولة » إلا أن هذه المادة الأخيرة أسقطت ولم تنل أغلبية كافية لإضافتها إلى مواد الدستور(٢) أيضاً فإن المادة التى تنص على أن « الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للقوانين » عدلت فى المناقشة وأصبحت تنص على أن « الشريعة الإسلامية والعرف مصدران رئيسيان للتشريع والأحوال الشخصية لغير المسلمين يحكمها القانون الخاص بهم »(٣) مستندين فى ذلك إلى تفسير المنار الذى يقول « الشريعة شىء والدين شىء آخر فالشريعة قائمة على أساس العقل والاجتهاد » ولا يقصد بهذا النص افتئات دين على آخر لذا روعى لنفى مظنة التعصب وتأكيد سماحة الإسلام على أن ينص أن العرف مصدر رئيسى أيضاً للتشريع (٤).

---

(١) المادة الرابعة فقرة ١ من مشروع مسودة الدستور التى قدمت إلى مجلس الشعب السودانى .

(٢) محاضر جلسات مجلس الشعب لمناقشة مسودة الدستور فى الفترة من ٦٠ مارس إلى أول أبريل سنة ١٩٧٣ .

(٣) المادة التاسعة من مشروع الدستور المعدل .

(٤) محاضر جلسات مجلس الشعب لمناقشة مسودة الدستور ، مرجع سابق .

إلى جانب ذلك نص الدستور الدائم تعبيراً عن المصالحة والتعايش بين جميع الأديان على ما يأتى[1] :ـ

(أ) فى جمهورية السودان الديمقراطية الدين الإسلام ويهتدى المجتمع بهدى الإسلام دين الغالبية وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه .

(ب) والدين المسيحية فى جمهورية السودان الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين ويهتدون بهديها وتسعى الدولة للتعبير عن قيمتها .

(جـ) الأديان السماوية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين لا يجوز الإساءة إليها أو تحقيرها .

(د) تعامل الدولة معتنقى الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم فى هذا الدستور كمواطنين ولا يحق للدولة فرض أية موانع على المواطنين أو على المجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية .

(هـ) يحرم الاستخدام المسىء للأديان وكريم المعتقدات الروحية بقصد الاستغلال السياسى وكل فعل يقصد به أو يحتمل أن يؤدى إلى تنمية مشاعر الكراهية أو العداوة أو الشقاق بين المجموعات الدينية يعتبر مخالفاً للدستور ويعاقب قانوناً .

سادساً : الدولة الإجتماعية: وينبع هذا المبدأ أساساً من ازدياد وظائف الدولة العصرية عمقاً واتساعاً فلم تعد الدولة مجرد حارسة لا تتعدى وظائفها سوى ثلاث مهام تقليدية هى الدفاع والأمن والقضاء بل تعدت ذلك إلى التدخل فى جميع نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة لانتشار الأزمات الاقتصادية التى جعلت كل الدول تتدخل وتبدو الدولة العصرية فى حالة تطور مستمر وسريع نتيجة لتعقد المشاكل التى تعترض طريقها كل يوم وتظل حركتها تدور فى التوحيد بين رعاياها والمركزية فى سلطاتها ولقد وعى ميثاق العمل الوطنى هذه الحقيقة فأشار إلى ضرورة

---

(١) المادة ١٦ من الدستور الدائم .

إحداث ثلاث ثورات متكاملة ، ثورة اقتصادية وثورة اجتماعية وثورة ثقافية وهذه المجالات متداخلة بل تشكل حقيقة واحدة(١) .

والملاحظ أن ثورة مايو هى نقطة تشعب فى التركيب الاجتماعى والاقتصادى وهى متجهة لإجراء حركة تغيير فى مضمون وشكل الحياة السودانية لتحقيق أهداف محددة إلا أن الجانب الذى غلب على مهام الثورة عند تفجيرها اتجه نحو تنفيذ برنامج عملى يدفع لعجلة التغيير ويؤثر على أسس النظام القديم ويقود إلى معدلات جديدة فى التركيب السياسى والاجتماعى أن جوهر حركة التغيير هو تنفيذ برنامج عملى يؤثر على التوازن السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى وأن معظم مشاكل الحياة السودانية هى مشاكل خلق أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية تتناسب مع احتياجات الحياة الجديدة وخلق قيم موضوعية لتسند هذه الأنظمة بصورة لا تجمدها فى شكل مذهب يتعصب له ويجب أن نشير فى هذا الصدد إلى أن حركة التغيير هذه تسعى إلى تحقيق هدفين متناقضين فهى تهدف إلى زعزعة نظام قائم وإيجاد توازن جديد لنظام أكثر سلامة ثم هى من ناحية أخرى حركة مستمرة لا تنتهى لأن متطلبات الحياة تقتضى دوماً إعادة النظر فى القديم وتشكيله من جديد ومن ثم فإن عناصر التغيير النافعة لا بد أن تحمل فى ثناياها عناصر المحافظة والاستقرار وفى الوقت نفسه يجب أن تسهم فى حركة الملاءمة والتجديد(٢) .

ولقد وعى دستور السودان الدائم أبعاد الدولة الاجتماعية الجديدة فنص على « استمراراً لنضالنا ضد الاستعمار والتبعية والتخلف وإيماناً بمسيرتنا فى طريق الحرية والاشتراكية والديمقراطية تحقيقاً لمجتمع الكفاية والعدل والمساواة فقد عقدنا العزم الأكيد على أن نرسى دعائم مجتمع اشتراكى ديمقراطى جديد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة وتضامنها »(٣) كما أفرد الدستور ذاته باباً خاصاً لمقومات المجتمع السودانى المعاصر نشير كلها إلى الاتجاه للأخذ بالوظائف الحديثة للدولة العصرية ،

---

(١) ميثاق العمل الوطنى ، مرجع سابق ، الباب الثالث ، ص ٣٦ إلى ص ٦٢ .

(٢) د . جعفر محمد على بخيت ، الفعالية الإدارية وحركة التغيير فى السودان ، جامعة الخرطوم ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، ص ١٠ وما بعدها .

(٣) ديباجة الدستور الدائم للسودان .

بل إنها تضمنت أساس سياسة الحكم فى السودان فجاءت بهذا المعنى وثيقة سياسية وفكرية تضع المقومات المنشودة لمجتمع سليم كتدعيم وتنسيق العون الذاتى »(١) وتنمية وتحديث المجتمع عن طريق التخطيط العلمى والعناية بترقية الأداء وبالبحث العلمى وبالدراسات الأكاديمية والتطبيقية وكفالة الاستقلال الأكاديمى للجامعات وحرية الفكر والبحث العلمى وتوجيهه لخدمة المجتمع ومتطلبات التنمية وخدمة الأهداف وطنية ذلك لأن التعليم استثمار وترقية للفرد والمجتمع (٢)إلى جانب ذلك فان من الوظائف الأساسية للدولة العصرية فى السودان العناية بالريف وتطويره إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومحاربة الجوع والعطش والأوبئة والأمراض المتوطنة وتوطين الرحل ووضع نظام للضمان الاجتماعى فى حالات الكوارث والمرض واليتم والشيخوخة والبطالة وغيرها من حالات العجز(٣) .

هذه أهم المبادىء الأساسية التى يرتكز عليها النظام السياسى الحديث فى السودان المعاصر وأهم ما يميزه ويعطى وجهه قسمات خاصة وهى فى الوقت ذاته مكونات أساسية عملت بأثر عميق فى نسج هذا النظام بروحه وتقاليده للوجه القائم بذاته المستقل عن كل شبه له والذى باتت ترتديه دولة السودان المعاصر الموحد .

---

(١) المادة ١٧ من الدستور الدائم .
(٢) المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من الدستور الدائم .
(٣) المادتان ٢١ و ٢٤ من الدستور الدائم .

المراجـــع

أولا ــ باللغة العربية :

١ ــ الكتب :

ــ د . إبراهيم العدوى ، يقظة السودان ، الخرطوم سنة ١٩٥٦ .

ــ الأمير عمر طوسون ، تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها إلى ضياعها (ثلاثة أجزاء) ، القاهرة سنة ١٩٣٧ .

ــ الشاطر بصيلى عبد الجليل ، معالم تاريخ سودان وادى النيل ، القاهرة سنة ١٩٥٥ .

ــ الصادق المهدى ، جهاد فى سبيل الديمقراطية ، مطالب الأمة ، طبع بالمطبعة الحكومية بالخرطوم .

ــ دكتور جعفر محمد على بخيت ، الفعالية الإدارية وحركة التغيير فى السودان ، جامعة الخرطوم ، ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

ــ عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة سنة ١٩٤٢ .

ــ د . عبد الملك عودة ، السياسة والحكم فى أفريقيا ، الطبعة الأولى ، القاهرة سنة ١٩٥٨ .

ــ عصمت حسن زالفو ، كررى : تحليل عسكرى لمعركة أم درمان ، دار التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم (بدون تاريخ نشر) .

د . على إبراهيم عبده ، المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، القاهرة سنة ١٩٥٨ .

ــ د . محمد صبرى ، الامبراطورية المصرية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة سنة ١٩٤٨ .

د . محمد فؤاد شكرى ، الحكم المصرى فى السودان ، القاهرة سنة ١٩٤٧ .

٢ ــ البحوث والمقالات العلمية :

ــ إسماعيل الحاج موسى ، معادلة تحالف قوى الشعب العامل ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ .

ــ عمر محمد على محمد ، الإدارة الأهلية كبديل للسياسة التعليمية فى ظلال الحكم البريطانى ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الثانى ، السنة الأولى ، يوليو سنة ١٩٧٣ .

ــ محمد أحمد عمر ، أربعة أعوام من عمر الثورة ، الاشتراكى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ .

ــ د . محمد عثمان أبو ساق :

١ ــ النظام الرئاسى فى الدستور ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يونيو سنة ١٩٧٣ .

٢ ــ قرار ٩ يونيو ، الحل الاشتراكى لمشكلة الجنوب ، الاشتراكى ، مجلة شهرية يصدرها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، العدد الثانى ، السنة الأولى ، يوليو سنة ١٩٧٣ .

٣ – المثقف السودانى وقضايا التحديث والتحول الاشيراكى ، بحث مقدم إلى مؤتمر عام المثقفين السودانيين (٢٩ سبتمبر – ١٣ أكتوبر ١٩٧٢) بدار الاتحاد الاشتراكى السودانى ، البحوث ، المجلد الأول ، مطابع دار الصحافة .

الوثائق :

– الدستور الدائم للسودان .

– النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى السودانى الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٠ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٧٢ ، منشورات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى السودانى ، دار الأيام للطباعة والنشر ، الخرطوم بحرى (بدون تاريخ نشر) .

– بيان ٩ يونيو الخاص بالجنوب .

– تقرير اللجنة الإدارية الأولى التى تكونت بقرار من مجلس الوزراء رقم ١١١ الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

– خطاب الرئيس جعفر محمد نميرى فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى التأسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى ٢ يناير سنة ١٩٧٢ ، منشورات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى السودانى ، مطابع مؤسسة القرشى ، الخرطوم (بدون تاريخ نشر) .

– قانون الحكم الذاتى الإقليمى ، نص القرار الجمهورى (تشريع) رقم ٢٩ الذى أصدره رئيس الجمهورية فى ٣ مارس سنة ١٩٧٢ ، منشورات وزارة الأعلام والثقافة ، جمهورية السودان الديمقراطية ، مطابع الأعلام والثقافة (بدون تاريخ نشر) .

– قواعد تاسيس وتنظيم الاتحاد الاشتراكى التى اصدرها المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى .

– محاضر جلسات مجلس الشعب لمناقشة مسودة مشروع الدستور الدائم فى الفترة من ٦ مارس حتى أول أبريل سنة ١٩٧٣ .

– مسودة مشروع الدستور السودانى .

– مشروع الدستور المعدل .

– مقتطفات من أقوال الرئيس ، منشورات أمانة الفكر والتوجيه ، الاتحاد الاشتراكى السودانى (مايو سنة ١٩٧٢) .

– ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه الرئيس جعفر محمد نميرى إلى المؤتمر القومى التأسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى ٢ يناير سنة ١٩٧٢ والذى أقره بالإجماع فى جلسته الختامية فى ١٠ يناير من العام نفسه شركة الطابع السودانى .

ثانيا — باللغه الاجنبية :

— Abbas, M., The Sudan Question, Faber & Faber Ltd., London., 1952.

— Crocker, W. Self Government for the colonies, George Allen & unwin– ltd., London. 1949.

— Duncan, J., The Sudan Path to Independence. W. Blakwood & Son, Ltd., London 1957

— Hailley (Lord) :

1. An African survery, Oxford University Press, London, 1957.
2. Native Administration in British African Territories. H.M. Stationary offlce, London, 1953.

— Perham, M. Africans, and British Rule, London, 1949.